المواطنة واهداف التنمية المستدامة الأممية

دكتورة / ليلي فوزى احمد جعفر
محاضر الاقتصاد والمالية العامة جامعة الإسكندرية
مدير ادارة - وزارة المالية – مصر

المقدمة

مما لا شك فيه انه في ضوء تكاتف العالم امام ما يسوده من تغيرات مناخية وانتشار الفيروسات القاتلة، و تضافر الجهود الدولية لمحاولات انقاذ العالم من المزيد من التدهور ووضع المواثيق الدولية التي انبثق عنها اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي تدور في فحواها حول الحقوق التي ينبغي ان ينعم بها الانسان في ظل جو تسوده الإنسانية والسلم والامن الدوليين والمحليين- فلقد اضحت المواطنة من المواضع المطروحة على المستوى المحلي والدولي وفي شتى دساتير دول العالم ومنظمات حقوق الانسان، حيث تجد حقوق المواطنة أطرها وأسسها في أعراف ومواثيق ونصوص القانون الدولي، كما أن لها مرجعياتها و أصولها في التشريعات والممارسات الوطنية، وفي ضوء الانفتاح العالمي ، وتفاعل المجتمعات وما آل اليه الامر بان اصبح العالم كله قرية واحدة ، و بات من الضروري توجيه المواطنة لخدمة الإنسانية، والاعتراف بالآخر ، واحترامه، توطيدا للعلاقات الفردية و الجماعية، وتعزيزا للتعاون والتعايش والتسامح بين الأفراد والأمم والدول والشعوب.

والمواطنة تتضمن اعلاء قيم الولاء والانتماء للوطن ، وبما يقابلها ضرورة تحمل المسئولية تجاه الاوطان، وبذلك فإن اهم أسس المواطنة هي توافر المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين او المذهب او العرق ، ولا يتحقق ذلك الا بوجود نظام سياسي لخدمة الديمقراطية و الحرية وعدم استبداد الحاكم ، ونظام قانون يُرسخ حقوق الانسان وواجباته ، ونظام اقتصادي اجتماعي يعتمد على حب الوطن.

ومن الجدير بالذكر انه لا يمكن التمتع على الوجه الأكمل بأي حق من حقوق الإنسان ما لم يعش العالم في كنف السلم والأمن الدوليين لذا تعتبر العلاقة بين المواطنة والأمن القومي للدول علاقة وثيقة ، وللأمن الدولي أبعاد سياسية واقتصادية و إيديولوجية وجغرافية متشابكة، ويشكل المواطن أحد أهم المؤثرات في تلك الأبعاد فضلا عن كونه أحد الدعائم الرئيسية للأمن القومي على المستوى المحلي وتشكل هذه الأبعاد قدرة على تحقيق دعم السلام الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والارتقاء بالمعدلات الاقتصادية ، فعلاقة المواطن بأمن الاوطان قوة فاعلة في تنمية المواطنة والوطن.

المطلب الأول : مبادئ قيم المواطنة

يُعد تبسيط قيم المواطنة أحد أهم وظائف مؤسسات التنشئة والتربية، التي يلقى على عاتقها مهمة تأهيل الشباب ليكونوا مشاركين في المجتمع بشكل فعّال، وذلك لكون أن مبدأ المشاركة يُمثل دور اساسي لتنمية قيم المواطنة لدى جميع افراد المجتمع وعلى راسهم فئة الشباب.

الفرع الأول : مفهوم المواطنة واسسها

مما لاشك فيه ان مفهوم المواطنة أحد المفاهيم الهامة في علم الاجتماع السياسي، كون المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية و الاجتماعية التي تعبر عن معايير الانتماء للوطن و وعي الأفراد بالحقوق والواجبات، ومواجهة التحديات الراهنة، فقد يواجه حاليا الشباب الكثير من التناقضات القيمية التي تؤثر على سلوكايتهم و اتجاهاتهم الحياتية وسط العديد من التغيرات الحاصلة ، وفي ضوء هذه المتغيرات تظهر أهمية الجامعة كمؤسسة تنشئية وتعليمية من خلال دورها البارز في ترسيخ قيم المواطنة وتحمل المسؤولية لدى الشباب الجامعي ، إذا ما توافرت لها سبل الاستثمار الواعي من مناهج دراسية و أنشطة طلابية و غيرها من الآليات التي من شأنها أن تنمي قيم المواطنة لديهم وتدفعهم للمشاركة في قضايا المجتمع وفق تفاعل طلابي يهدف لتفعيل دور الشباب في المجتمع[٦٢٤].

إن نشر مبادئ المواطنة والتحسيس بفوائدها لا تقل أهمية عن نشر مبادئ الديمقراطية، والتنمية الشاملة، وحقوق الإنسان عموما فهي آليات بديلة للوسائل التقليدية التي عجزت عن تحقيق السلم والأمن الدوليين بالقوة، حيث بدأت نتائجها تتجسد في هذا التقارب بين الدول، والشعوب في شكل منظمات دولية حكومية وغير حكومية، وتضامن وتعاون دوليين لمعالجة القضايا والمشكلات الدولية الكبرى.

يعتبر المواطن محور اهتمام في كل مجالات وأنشطة الدولة، لذا تسعى إلى إشراكه بتقريبه من مراكز اتخاذ القرار، وذلك لتمكينه من ممارسة المواطنة وفق أسس دستورية وقانونية تعترف له بهذا الحق وتعطيه الضمانات اللازمة للمطالبة به، والتمتع الفعلي به. وهذا الحق يحتاج إلى وسائل وآليات يتجسد بها على أرض الواقع، ومن أهمها الحق في التربية والإعلام، والحق في العمل التشاركي، كما يحتاج إلى إرادة قوية من الدولة تتخلى فيها عن الانفرادية وتقبل بالمواطن كشريك فعلي لها.

ونظراً لأنَّ المواطنة جزء من النسق القيمي للمجتمع فإنّه يقع على المدرسة دور كبير في تعليم الطلاب قيم المواطنة سواء كان ذلك نظرياً أو تطبيقياً، من خلال عناصر العملية التعليمية كالمناهج والأنشطة وطرائق التدريس ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمعهم يؤدون واجباتهم الوطنية بكل جدارة واقتدار.

وحقوق المواطنة تجد أطرها وأسسها في أعراف ومواثيق ونصوص القانون الدولي، كما أن لها اسسها في التشريعات والممارسات الوطنية، وفي ظل التقارب والانفتاح، وتفاعل المجتمعات، أصبح من الضروري توجيه المواطنة، لخدمة الإنسانية، والاعتراف بالآخر، واحترامه، توطيدا للعلاقات الفردية والجماعية، وتعزيزا للتعاون والتعايش والتسامح بين الأفراد والأمم والدول والشعوب. وعليه جاءت مداخلتي موسومة بآليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان. بطرح الإشكالية الممتثلة في مدى قدرة المواطنة العالمية على تعزيز وتكريس حقوق الإنسان.

---

[٦٢٤]) علي أحمد الجمل، المواطنة وحقوق الإنسان، وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني، قطاع الكتب، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨/٢٠١٧.

المواطنة هي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه، وخدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتُوحد من أجلها الجهود، وتُرسم الخطط، وتُوضع الموازنات.

تنوعت واختلفت اهتماماته الحديثة مقارنة بالاهتمامات القديمة. وأصبح الأمر يتطلب من أي وقت مضى ضرورة إشراك المواطن في كل قرار وفي جميع مراحله، وأن يكون متواجدا في جميع دوائر صنع القرارات، ومنه جاء التحول المنظم لعلاقات الدولة بالمواطن ليشكل نقطة انطلاق وتحول حقيقيين نحو إرساء علاقة قانونية واضحة بين الطرفين، التحولات الحاصلة اليوم في شتى المجالات وانتشار مبادئ الديمقراطية، وتنوع وسائل التواصل والتكنولوجيات الحديثة زاد من وعي المواطن، وكثرت مطالبه.

لقد اقترن تطور مبدأ المواطنة بحركة البشرية من أجل العدل والمساواة والحرية، واتخذت هذه الحركة صبغة دولية من خلال إصدار القوانين التي تنظم حقوق وواجبات الإنسان المعاصر، وشمل تطور حقوق المواطن جوانب عديدة منها الجانب التشريعي، حيث تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنينا لحقوق المواطن وواجباته ، فالممارسة الحقيقية للمواطنة لا تقوم إلا على ضمانات قانونية يتم تكريسها ضمن أحكام ومبادئ الدساتير، وتترجم عن طريق القوانين والتنظيمات المعمول بها إلى ممارسة فعلية يعيشها المواطن وتمارس بآليات مناسبة لتحقيقها على الوجه الأمثل.[٦٢٥]

الفرع الثاني: الأسس الدولية للمواطنة

من الجدير بالذكر ان الوثائق الدولية أشارت إلى المواطنة أو بالأحرى إلى الحقوق المتعلقة بالمواطنة حيث أقرت الاعتراف بجميع الحقوق المختلفة المدنية والسياسية والاجتماعية، والحقوق التضامنية، وأكدت على ضرورة ممارستها في إطار الديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان، وترتبط المواطنة ارتباطا وثيقا ببعض الموضوعات، كموضوع الجنسية والمشاركة، فتنص مثلا المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في الحصول على الجنسية، والحق في تغيير جنسية الفرد، والحق في عدم الحرمان من الجنسية. وجاء في إعلان الحق في التنمية ١٩٨٦ المادة الثامنة الفقرة الثانية:" ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

وتم التأكيد على هذا الحق في العديد من المواثيق الدولية الأخرى بما في ذلك الاتفاقية الأوربية بشأن الجنسية التابعة لمجلس أوربا ١٩٧٧ ففي سياق القواعد الدولية عادة ما تستعمل الجنسية والمواطنة كمترادفين حيث تشير إلى العلاقة القانونية المحددة بين الدولة والفرد، وتعترف بها الدولة ...فيما يتعلق بتأثير الاتفاقية فإن مصطلحات الجنسية والمواطنة هي مرادفة.

---

[٦٢٥]) سيف بن ناصر بن علي المعري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الواقع والتحديات، جامعة السلطان قابوس، رؤى استراتيجية ، ٢٠١٤.

إن الحق في الحصول على الجنسية مهم جدا لما له من أثار على الحياة اليومية للأفراد، وكون الفرد مواطنا معترفا به في بلد ما، يعني ذلك أن لديه العديد من الفوائد القانونية، والتي قد تشمل الحق في التصويت وشغل الوظائف العامة، والحق في الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، والتعليم العام والإقامة الدائمة، وتملك الأرض والانخراط في العمل، وغيرها.

ومن أشكال المشاركة التي يقوم بها المواطن بشكل كامل هي تلك التي تتم على مستوى الدرجات الثلاث العلوية -الشراكة والسلطة المفوضة، وسيطرة المواطن، تشكل سلطة المواطن الحقيقي وأكمل شكل من أشكال ممارسة المواطنة، وترى الجمعية العامة أنه يحق لكل فرد بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما، وإذ تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية. والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

المطلب الثاني : آليات تحقيق المواطنة وممارستها.

يتطلب تحقيق المواطنة وتعزيزها مجموعة من الوسائل والآليات الضرورية، ولعل من أهمها التربية والتعليم، وشبكات التواصل الاجتماعي، وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، والأسرة ودور العبادة. وسنقتصر في تحليلنا لهذه الآليات على التربية والتعليم والإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني.

المحور الأول: مؤسسات المجتمع المدني

يقوم المجتمع المدني بدور مهم كوسيط إيجابي بين الدولة وقطاعات المجتمع المختلفة، ويسهم بكافة مؤسساته وأطيافه من أحزاب سياسية، وجمعيات أهلية، ومنظمات وطنية، واتحادات طلابية، وأندية ثقافية ورياضية، ونقابات في تشكيل الرأي العام وغرس وتنمية قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع، وذلك من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من برامج توعوية، وإرشاد للمواطنين.

فتتعزز المواطنة بالعمل على توجيه طاقات الشباب نحو المشاركة البناءة في العمل داخل المجتمع المحلي، وتدريب القيادات، وتقوية الحساسية لدى التلاميذ والمواطنين نحو المشكلات والقضايا الإنسانية، وتدعيم الثقة في النظم السياسية النظامية. ومن الواضح أن لهذه الجماعات قدرة هائلة على التأثير في القرارات الاجتماعية، وبعض هذه الجماعات تتشكل لمتابعة هدف معين، قد يكون تحقيق إصلاحات، أو تغير قوانين في اتجاه أو آخر، أو حماية البيئة أو حرية الاتصال نفسها.

إن دور وأنشطة الجماعات والهيئات الطوعية والمؤسسات غير الحكومية التي تجمع بينها مصالح وأراء وأهداف مشتركة يسعى في إشراك الأفراد في الشؤون الجماعية وهو ما يعد من الأهداف الخاصة للتنشئة الاجتماعية[٦٢٦]

[٦٢٦]) التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)،٢٠١٥ بيروت، لبنان..

المحور الثاني : **التربية والتعليم**

ينظر إلى المواطنة على أنها هدف للنظام المدرسي بأكمله، فوظيفة المدرسة الحديثة إعداد الطلبة لأدوار المواطنة المختلفة انطلاقا من كون المواطنة مهارات وقيم مكتسبة بالممارسة، وكلما تم تزويد الطلبة بمهارات المواطنة ومعارفها زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شؤون وطنهم.

إن قيام الدولة الحديثة على مبدأ المواطنة هو أكبر ضمان لاستقرارها، أمنها وتقدمها، حيث يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم متساوون في المكانة، وأن التفاعل والفرص التي يحصلون عليها هي نتيجة لعضويتهم في جماعة وطنية وقدرات ومهارات، وليست نتيجة لمكانة قبَلية أو مرتبة اجتماعية، وهو ما يسهم في تشكيل شعور حقيقي بالانتماء إلى الوطن.

وعقب العمل التأسيسي الذي قامت به اليونسكو، لتوضيح الدعامات المفاهيمية للتربية على المواطنة العالمية وتوفير السياسات والإرشادات البرامجية، تم تطوير هذه الوثيقة كاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء إلى توجيه شامل حول دمج التربية على المواطنة العالمية في أنظمتها التعليمية، كما تعرض اقتراحات لترجمة مفاهيم التربية على المواطنة العالمية إلى مواضيع وأهداف تعلمية عملية ومراعية للأعمار بطريقة تسمح بمواءمتها مع السياقات المحلية.

وهذه الوثيقة ضرورية وتشكل موردا للمربين، ومطوري المناهج والمدربين إضافة إلى صانعي السياسات، فضلا عن كونها مهمة أيضا، لأصحاب المصلحة الآخرين في مجال التعليم في أُطر نظامية، أو غير نظامية.

ومنذ عام ٢٠١٢ جعلت اليونسكو التعليم من أولوياتها من أجل دعم وتعزيز المواطنة حيث تشمل التربية على المواطنة العالمية ثلاثة مجالات، معرفية، عاطفية، سلوكية.

ففي المجال المعرفي يكتسب المتعلمون المعرفة وفهم القضايا المحلية والوطنية والعالمية، والترابط والتداخل بين مختلف البلدان والسكان، ويطورون مهارات التفكير والتحليل النقدي.

وفي المجال الاجتماعي العاطفي، فيختبر المتعلمون شعور الانتماء إلى الإنسانية المشتركة، يتقاسمون القيم والمسؤوليات المرتكزة على حقوق الإنسان، يطور المتعلمون مواقف التعاطف، والتضامن، واحترام الاختلاف والتنوع.

أما في المجال السلوكي، فيعمل المتعلمون بفعالية ومسؤولية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من أجل عالم أكثر سلاما واستدامة، يطور المتعلمون الحوافز والاستعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة[٦٢٧].

المحور الثالث: **وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي**

يسهم الإعلام في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الأفراد على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية التنمية، ويمثل الإعلام وسيلة مهمة للتعبير

[٦٢٧]) -سامر مؤيد عبد اللطيف، المواطنة وإشكاليتها في ظل الدولة الإسلامية، مجلة التراث العدد السابع، ٢٠١١.

عن آراء المواطن ومشكلاته، وعرض قضاياه، بل إن وسائل الإعلام الحديثة في ضوء حرية تدفق المعلومات، أصبحت من أبرز الأدوات لتبادل الثقافات والخبرات بين مواطني مختلف الدول في شتى بقاع الأرض.

وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي أكثر مشاهدة وأهم وسيلة إعلامية لما لها من تأثير وسهولة نشر للمعلومات والتوعية، بل وفضح الممارسات الخاطئة، ولفت انتباه المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وتثقيفهم، وجعلهم أكثر تعايش للأحداث. فالحق في المعرفة، والحق في التعبير، والحق في المناقشة حقوق أساسية معترف بها في الأعراف والمواثيق الدولية.

ويتضمن حق الحصول على المعلومات أو الحق في المعرفة، إتاحة المعلومات لجميع الأفراد في المجتمع حول ما يحدث في المجتمع والسماح لهم بالمشاركة في تداول المعلومات بحرية.

وبالرجوع إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، نجد أنه ينصص على أن:" لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود. سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب أو فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

ان الإعلام سلاح ذو حدين، لذا يجب أن يوجه الوجهة الصحيحة ليلعب دورا إيجابيا في غرس قيم المجتمع، وتوطيد العلاقة بين المواطنين والوطن، ويخدم القضايا الإنسانية ذات الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي، كالدفاع عن حقوق الإنسان، والتنمية، والبيئة والمجتمع ككل[٦٢٨]

المحور الرابع: تعزيز المواطنة لاحترام حقوق المواطن والإنسان

إن المواطنة كفكرة وكأسلوب للمشاركة والممارسة تعمل على تكريس مختلف الحقوق المعترف بها للمواطن وللإنسان وإن كانت ممارسة هذه الحقوق تتباين من مجتمع لأخر حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل دولة، فإنه يمكن القول إن الاعتراف والاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية وبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد قطع أشواطا مهمة، لأنها تميل إلى المحلية أكثر منها إلى العالمية.

ومن جهة أخرى فإن حقوق الإنسان تقوم على مبدا التكامل وعدم التجزئة، لذا بدأ الفكر ينعطف نحو التعاون الدولي لتحقيق وتكريس حقوق الجيل الثالث التي هي حقوق تضامنية كالحق في الأمن والسلام، والحق في البيئة والتنمية، والحق في الإعلام والاتصال، وهو ما فرض تحول في مفهوم المواطنة من ثوبها المحلي الذي كانت تقترن فيه (بالوطنية) لتلبس ثوبا عالميا تحت مسمى المواطنة العالمية التي هي تطويرا وتنمية للمواطنة التقليدية وليست نقيضا لها. وهذا خدمة للإنسانية وتكريسا لحقوق الإنسان.

)-[٦٢٨] زيد سليمان محمد العدوان، فضية محمود بني مصطفى، أثر برنامج تدريبي في تنمية مبادئ المواطنة العالمية لدي معلمي التاريخ في الأردن، دراسات العلوم التربوية، المجلد ٤٢، العدد١، ٢٠١٥.

إن المشاركة في الحياة السياسية والثقافية حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بدء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينصص على المشاركة في الحكومة، والانتخابات الحرة، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، للمجتمع، والحق في التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والحق في الانضمام إلى النقابات العمالية، كما أن المشاركة هي أيضا مبدأ أساسي لحقوق الإنسان، وشرط أساسي للمواطنة الديمقراطية الفعالة لجميع الناس.

وتفهم المواطنة كممارسة في لعب دور فعال في المجتمع، وقد تكون هذه الممارسة في الحي، أو في مجموعة اجتماعية رسمية أو غير رسمية، في الدولة أو في العالم ككل. ويعني مفهوم المواطنة النشطة العمل من أجل تحسين المجتمع من خلال المشاركة في تحسين حياة جميع أفراده.

والمواطنة الديمقراطية مفهوم ذو صلة وثيقة، ويؤكد الاعتقاد بأنه ينبغي أن تستند المواطنة إلى المبادئ الديمقراطية، وقيم كالتعددية واحترام كرامة الإنسان، وسيادة القانون.

فالمواطنة عبارة عن منظومة تتحقق فيها أربعة أبعاد- نظام الحقوق ويتضمن مجموعة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية، والاجتماعية التي يجب أن يتمتع بها المواطنون.

إن الأبعاد المتعددة لقيم المواطنة أكدت عليها جميع المواثيق الدولية، فتأسست في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكرست في ميثاق الأمم المتحدة، وأعطي لها الطابع الإلزامي في العهدين الدوليين للحقوق، فعلى سبيل المثال نصت المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه: "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي، أو غير السياسي، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

أما نصوص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد أوردت هذه الحقوق بنوع من التفصيل والتصنيف في الجزء الثالث بدء من المادة السادسة وما بعدها، وهذا من أجل إعطاء هذه لحقوق الصبغة الدولية، وإحاطتها بسياج من الضمانات المتمثلة في الشروط والقيود المحددة في هذا العهد.

بدأت فكرة المواطن العالمي أو الإنساني تفرض وجودها اليوم أكثر من أي وقت مضى نظرا للتقارب الكبير الحاصل في شتى المجالات، والانتشار السريع لمظاهر العولمة التي حولت العام إلى قرية صغيرة، بالإضافة إلى ظهور بعض القضايا ذات الاهتمام العالمي المشترك التي أصبحت الدول عاجزة عن تحقيقها أو معالجتها بصورة منفردة، وأصبح يطلق على العصر عصر المنظمات والتكنولوجيا والانترنت، وتجنس الأفراد بجنسية الإنسانية بغض النظر عن العلاقة السياسية التي تربطهم بإقليم معين.

وساهمت الجهود التي كانت تدعم كل ما هو وطني إلى تعزيز ماله صبغة دولية تحقيقا للمصلحتين، الوطنية والعالمية، ومن هذه الأنشطة ما تقوم به المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومراكز الأبحاث العالمية، والجمعيات والنوادي، من تعزيز مفهوم المواطنة العالمية في المناهج والمقررات الدراسية للتعليم العام بالدول العربية.

التعرف على التوجهات المستقبلية لدى صناع القرار حول دمج مفاهيم المواطنة العالمية بوزارات التربية والتعليم العربية. رسم الخطوط العريضة لإطار عربي معنى بدمج مفاهيم المواطنة العالمية في مناهج مراحل التعليم المختلفة.

ومن مظاهر الفكر المتطور ظهرت فكرة المواطنة العالمية، التي جاءت كرد فعل لمعاناة البشر من الحروب والمشكلات الاقتصادية والسياسية والصحية والطبيعية، وهذه الفكرة لم تكن وليدة اللحظة بل سبقتها كثير من الجهود والمحاولات فقد ناضلت الشعوب والحكومات، وعنيت الشرائع السماوية بكل ما هو صالح للبشرية جمعاء، بل إن المنظمات الشعبية والدولية كان لها دورها الواسع بهذا الشأن.

إن التربية على حقوق الإنسان تعترف بشمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛ حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وتفهمها وتمكّن الأشخاص من المطالبة بحقوقهم، وتساعد الأشخاص على استخدام المواثيق والآليات القانونية التي وُضعت لحماية حقوق الإنسان، تستخدم المنهجية التي تقوم على التفاعل والمشاركة لتكوين مواقف تنطوي على احترام حقوق الإنسان، تطور المهارات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان، تدمج مبادئ حقوق الإنسان في الحياة اليومية وهو ما يخلق مجالاً للحوار والتغيير ويشجع على الاحترام والتسامح[٦٢٩]

إن احترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب وللإنسانية جمعاء، باعتبار أن تمتع كل فرد بالكرامة والحرية والمساواة هو عامل حاسم في ازدهار الشخصية الإنسانية، وفي النهوض بالأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية، وفي تعزيز الشعور بالمواطنة كاملة غير منقوصة.

إنه لا يمكن التمتع على الوجه الأكمل بأي حق من حقوق الإنسان ما لم يعش العالم في كنف السلم والأمن الدوليين لذا تعتبر العلاقة بين المواطنة والأمن القومي علاقة وثيقة وقديمة، وللأمن القومي أبعاد سياسية واقتصادية وإيديولوجية وجغرافية متشابكة، ويشكل المواطن أحد أهم المؤثرات في تلك الأبعاد فضلا عن كونه أحد الدعائم الرئيسية للأمن القومي. وتشكل هذه الأبعاد قدرة على تحقيق دعم السلام الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فعلاقة المواطن بالأمن القومي قوة فاعلة في تنمية المواطنة.

ويلعب مفهوم المواطنة دورا فعالا في مواجهة الجريمة المنظمة والحد من آثارها على الأمن القومي، ولأن إدراك ووعي المواطن بخطورة الشبكات، والتشكيلات الإجرامية، وما ترتكبه من جرائم في حق وطنه، وحقوقه كمواطن يدفعه إلى التعاون المستمر والمثمر مع الأجهزة الأمنية لمواجهة أية تهديدات للأمن القومي والعالمي، وبذلك يمكن أن تحقق المواطنة العالمية للإنسانية الاستقرار والتطور وتخفف من حدة التوترات داخل الدولة الواحدة فيما بين الدول والأمم والمجتمعات.

[٦٢٩]) محمد حمدي السعيد، المواطنة والأمن، مركز الاعلام الأمني، مملكة البحرين

التوصيات

من خلال البحث الماثل حول مفهوم المواطنة وارتباطها بحقوق الإنسان عموما يمكن التوصل إلى التوصيات التالية

١- ينبغي ان يكون هناك مفهوم موحد للمواطنة، يشمل طابعها السياسي، والاجتماعي والفلسفي، والايديولوجي، بحيث تكون دلالتها من الممارسة بأداء الواجبات والتمتع بالحقوق.

٢- يجب الاعلاء من قيم المواطنة باعتبارها علاقة أزلية بين الوطن والمواطن يحكمها الانتماء والولاء والمشاركة.

٣- من الاجدر ان يتم نشر مفهوم المواطنة العالمية عن طريق قنوات مختلفة كالقانون، والتربية، والتعليم، ووسائل الأعلام والاتصال، ومؤسسات المجتمع المدني، والأسرة، ودور العبادة.

٤- ينبغي إضفاء المزيد من الاهتمام بالدور التشريعي لإقرار حقوق المواطنة لتحقيق الدور الكبير في ممارسة الحقوق المختلفة وتكريسها، على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، بعد ان أصبحت المواطنة العالمية وسيلة أساسية للتعايش بين الشعوب والمجتمعات والدول.

٥- يجب ان يتم المضي قدماً نحو عقد مؤتمرات دولية، بما يُعد عامل من عوامل الاستقرار الدولي تعمل المواطنة العالمية على نشر التسامح والاعتراف بالأخر، وخفض التوترات والعنف وتساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

المراجع

أولا : المقالات والمجلات العلمية

- سامر مؤيد عبد اللطيف، المواطنة وإشكاليتها في ظل الدولة الإسلامية، مجلة التراث العدد السابع، ٢٠١١.
- حيدر سعد جواد الابراهيمي، التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان في أوربا، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد/٠٤ العدد٠١.
- زيد سليمان محمد العدوان، فضية محمود بني مصطفى، أثر برنامج تدريبي قي تنمية مبادئ المواطنة العالمية لدي معلمي التاريخ في الأردن، دراسات العلوم التربوية، المجلد ٤٢، العدد١، ٢٠١٥.
- سيف بن ناصر بن علي المعري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الواقع والتحديات، جامعة السلطان قابوس، رؤى استراتيجية ، ٢٠١٤.
- علي أحمد الجمل، المواطنة وحقوق الإنسان، وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني ، قطاع الكتب، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨/٢٠١٧.

ثانياً: قرارات ومواثيق دولية

-إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرلر الجمعية العامة للآمم المتحدة ٤١/١٢٨ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦.
-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،اعتمد بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون / ديسمبر ١٩٦٦.

ثالثاً: الأبحاث العلمية

- كيان تانغ مساعد الأمين العام للتعليم، التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعليمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
-التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)،٢٠١٥ بيروت، لبنان.
-سيف بن ناصر بن علي المعري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الواقع والتحديات، جامعة السلطان قابوس، رؤى إستراتيجية ، ٢٠١٤.
- بان غانم أحمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية.
-صبحي طويل، التعليم من أجل المواطنة العالمية، إطار عمل مطروح للتداول، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بحث ونظرة استشرافية ، اليونيسكو، ٢٠١٣.
-سامر مؤيد عبد اللطيف، المواطنة وإشك اليتها في ظل الدولة الإسلامية، مجلة التراث العدد السابع، ٢٠١١
– سيف بن ناصر بن علي المعري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الواقع والتحديات، جامعة السلطان قابوس، رؤى إستراتيجية ، ٢٠١٤.
التربية على المواطنة العالمية، مواضيع وأهداف تعلمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)،٢٠١٥ بيروت، لبنان.
زيد سليمان محمد العدوان، فضية محمود بني مصطفى، أثر برنامج تدريبي قي تنمية مبادئ المواطنة العالمية لدي معلمي التاريخ في الأردن، دراسات العلوم التربوية، المجلد ٤٢، العدد١، ٢٠١٥.
– محمد حمدي السعيد، المواطنة والأمن، مركز الاعلام الأمني، مملكة البحرين.